

التحديات التركية لكردستان العراق

من المعروف أن نظام صدام حسين أقدم في عام ١٩٩٠، إثر هزيمته في حرب الخليج الثانية وخروجه مدحوراً من الكويت واندلاع الانتفاضات التي عمّت العراق ككل ومنها كردستان خلال شهر آذار، على سحب الإدارة والجيش العراقيين من القسم الأعظم من أراضي كردستان، بعد إقرار الجيب الأمن شمال خط العرض ٣٦ إثر الهجرة المليونية الكردية إلى إيران وتركيا، ولم يكن النظام يهدف من وراء ذلك القرار الاستجابة للحقوق القومية الكردية، بل كان هدفه وضع الجانب الكردي أمام امتحان صعب في مواجهة الأنظمة الإقليمية من جهة، وإفشال الإدارة الكردية الفتية بشكل تضطر معه جماهير كردستان للاستعانة من جديد بجيش النظام، من جهة أخرى.

ورغم أن الهدف الأخير لم يتحقق، إلا أن الأنظمة الإقليمية تسلمت مهمة نظام صدام في ضرب أي طموح كردي نحو التحرر، وتتالت اجتماعات الدول المقتسمة لكردستان بما فيها العراق بشكل مباشر وغير مباشر لعرقلة أي تطور إيجابي يحصل في كردستان العراق خوفاً من انعكاسه على الجوار الكردي، وتواصلت عمليات التدخل في شؤونها بمختلف الأشكال بما فيها التوغّل العسكري بموجب معاهدات رسمية بين تركيا والنظام العراقي المقبور التي كانت تنصّ بعض بنودها على حق الدولتين باجتياز الحدود الدولية لمسافة ١٥ كم لملاحقة المقاتلين الأكراد.

لكن هذا الحق الباطل الذي حصلت عليه تركيا من النظام السابق ألغاه العراق الجديد الذي أقرّ الفيدرالية ومنح الشرعية للإدارة الكردية في إقليم كردستان العراق الذي تحول إلى نموذج يمكن الاحتذاء به كردياً، كما تحول إلى ملجأ للعديد من القوى ومنها PKK الذي يشكل في الأونة الأخيرة هدفاً وذريعة بنفس الوقت لتهديدات تركية بالاعتداء على كردستان العراق. والسؤال الذي يتبادر للأذهان، لماذا هذه التهديدات الآن؟ خاصة وأن مقاتلي PKK لا ينطلقون في عملياتهم المحدودة أصلاً من الأراضي العراقية!!، مما يؤكد أن هناك ظروفاً مستجدة يريد النظام التركي العمل تحت غطائها لتحقيق أهداف أخرى، حيث بات من المؤكد أن تركيا تستغل الوضع المتأزم في العراق للاستمرار في تهديد الاستقرار القائم في كردستان وإشاعة القلق والخوف بين جماهيرها، والتأثير على القرار السياسي الكردي هناك، مستغلة في ذلك مجموعة من العوامل، منها

الحرب الإسرائيلية على حزب الله في لبنان كذريعة أو نموذج يحق لتركيا بالمقابل الهجوم على قواعد PKK لتبرر تدخلها وعدوانها على كردستان العراق، وبالتالي، إحراج الإدارة الأمريكية المتهمّة باحتضان تلك القواعد في كردستان لاستخدامها كورقة ضغط، واتهامها بازدواجية المعايير، كما أنها-أي تركيا- تستغل الخلاف الإيراني مع الغرب حول ملفها النووي كما تستغل حاجة إيران لتحديد تركيا على الأقل من خلال تصريحات مسؤولي نظام طهران ومنهم السفير الإيراني في أنقرة الذي اتهم أمريكا قبل أيام بتلك الازدواجية لأنها حسب زعمه تدعم إسرائيل في أعمالها العسكرية ضد حزب الله وحماص، في حين تعارض بالمقابل حق تركيا في القيام بعمليات عسكرية مماثلة ضد PKK.

لكن ما تجهله تركيا قبل أن تنفذ تهديداتها تلك، أن اجتياحات قواتها لكردستان في ظل النظام الدكتاتوري المتواطئ معها لم تنجح في تهيئ إرادة الشعب الكردي على جانبي الحدود الدولية بين كردستان العراق وتركيا عن النضال، وأن الظروف اليوم وتوازنات القوى لا تشبه مثيلاتها بالأمس، فالإدارة الأمريكية بدأت تجمعها مع تركيا علاقات مشكوكة بعد المعارضة التركية لتقديم التسهيلات للقوات الأمريكية في إطار حربها على النظام العراقي عام ٢٠٠٤، كما أنها-أي أمريكا- لن تسمح بتعميق حالة الفوضى في العراق الذي ترى فيه المنطلق الأساس لمحاربة الإرهاب، في حين أن الاتحاد الأوربي الذي اتخذ من التعامل مع القضية الكردية كأحد شروط الانضمام التركي إلى منظومته، لن يتسامح مع تهديد من هذا القبيل، إضافة إلى جملة من المصالح الاقتصادية التركية من مشاريع كبيرة وصغيرة تنفذها شركات تركية في كردستان بتسهيلات مغرية، تحولت معها كردستان إلى سوق واسعة لتصريف المنتجات التركية، والتي سيغامر بها الجيش التركي إذا أراد تنفيذ وعيده بالعدوان الذي لن يكون شبيهاً بتوغلاته السابقة وذلك في ظل الإدارة الكردية الموحدة والإرادة الكردية المجمعّة على التصدي بحزم لأي اعتداء يهدد المكتسبات التي تحققت بفضل النضالات المريرة والتضحيات الجسيمة التي قدمها شعب كردستان العراق خلال عقود من الزمن من تجربته النضالية التي يفترض بالنظام التركي دراستها بعمق وإيجاد حلول موضوعية منصفة للقضية الكردية في كردستان تركيا بدلاً من سياسة التكرار والإنكار التي ولى زمانها، وتصحيح العلاقات مع كردستان العراق، والعراق في إطار المصالح المشتركة للبلدين بدلاً من التهديدات التي لن تجلب السلام والاستقرار لتركيا اليوم، ولا في المستقبل.